

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

١. تنبيه من شرط وقوع الخلع فسخا أن لا ينوي به الطلاق كما قال المصنف .
٢. فإن نوى به الطلاق وقع طلاقا على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .
٣. وعنه هو فسخ ولو نوى به الطلاق اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .
٤. ومن شرط وقوع الخلع فسخا أيضا أن لا يوقعه بصريح الطلاق .
٥. فإن أوقعه بصريح الطلاق كان طلاقا على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .
٦. وقيل هو فسخ ولو أتى بصريح الطلاق أيضا إذا كان بعوض .
٧. واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضا .
٨. وقال عليه دل كلام الإمام أحمد رحمه الله وقدمه أصحابه .
٩. قال في الفروع ومراده ما قال عبد الله رأيت أبي كان يذهب إلى قول بن عباس رضي الله عنهما وابن عباس صح عنه أنه قال ما أجازته المال فليس بطلاق .
١٠. وصح عنه أنه قال الخلع تفريق وليس بطلاق .
١١. قال في الفروع والخلع بصريح طلاق أو بنية طلاق بائن .
١٢. وعنه مطلقا وقيل عكسه .
١٣. وعنه بصريح خلع فسخ لا ينقص عددا .
١٤. وعنه عكسه بنية طلاق انتهى \$ فوائد .
١٥. إحداها للخلع ألفاظ صريحة في الخلع وألفاظ كناية فيه .
١٦. فصريحه لفظ الخلع والمفاداة بلا نزاع .
١٧. وكذا الفسخ على الصحيح من المذهب كما جزم به المصنف هنا .
١٨. وجزم به في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة